

تحليل جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة وفق النظام المحاسبي المالي

دراسة حالة مؤسسة اقتصادية جزائرية 2010_2014

Analysis the indirect method of the statement of cash flows According to the financial accounting system

Case study of an Algerian economic institution in 2010-2014

أ. خبيطي خضير

جامعة غرداية _ الجزائر_

khodir50@gmail.com

أ.حنان رزاق سالم

جامعة قاصدي مرباح ورقلة _ الجزائر_

lolanarjis20@gmail.com

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في موضوع تحليل جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة، والذي حظي باهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين مؤخرًا، لما له من أهميته البالغة في الحكم على الوضع المالي للمؤسسات، بالاستعانة بمجموعة من المؤشرات التي من شأنها المساعدة في عملية التحليل، لمؤسسة اقتصادية في مجال الخدمات للفترة الممتدة من 2010_2014.

ولقد خلصت الدراسة في الأخير إلى تسجيل حالات عدم استقرار في معدل نمو رقم الأعمال، والذي أدى بدوره إلى تذبذب مؤشر القدرة على التمويل الذاتي، بالإضافة إلى تسجيل احتياج في مؤشر الاحتياج في رأس المال العامل نتيجة تآكل السيولة النقدية والعائد بالدرجة الأولى إلى المخزون.

الكلمات الدالة: جدول تدفقات خزينة، قدرة على التمويل الذاتي، احتياج في رأس المال العامل، تدفق الخزينة المتاح.

تصنيف JEL: M41، M49.

Abstract:

The aim of this study is to examine the indirect analysis of the flow of the treasury, which has attracted the attention of many economic researchers recently, because it is very important in the governance of the financial situation of institutions, using a set of indicators that will assist in the analysis process.

Finally, the study concluded that there was an instability in the business growth rate, which in turn led to a fluctuation in the self-financing ability index, as well as recording a need in the working capital requirement as a result of the erosion of liquidity and return mainly to the stock.

Key Words: Statement of cash flow, The capacity to self-financing, The need of working capital, free cash flow.

JEL Classification Codes: M41, M49.

المقدمة:

تعتبر عملية التحليل المالي المنهج أو الوسيلة المتبعة والمساعدة من طرف العديد من المستثمرين والمساهمين وحتى الباحثين الاقتصاديين في التعرف على الوضع المالي للمؤسسات. والخزينة هي أحد أهم وسائل عملية التحليل المالي لما لها من أهمية بالغة في الحكم على مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها، ذلك أنها مصب كل التدفقات المالية لكل التعاملات التي تقوم بها المؤسسة، لذلك سنقوم بتسليط الضوء ومن خلال هذه الدراسة على تحليل جدول تدفقات الخزينة باعتباره أداة تسيير حديثة وهامة للحكم على الوضعية المالية للمؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

إشكالية الدراسة: مما سبق يمكننا أن نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

"ما مدى مساهمة تحليل جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة في الحكم على الوضع المالي

للمؤسسة محل الدراسة؟"

ويمكن أن نجزأ التساؤل الرئيسي للدراسة إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- هل تعتبر الضرائب المؤجلة في جدول تدفقات الخزينة في البيئة الجزائرية تدفق حقيقي أم وهمي؟
 - هل تعتبر خزينة التمويل وبالتحديد دورة رأس المال في جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة والمتبناة من طرف ال SCF ذات أهمية في البيئة الجزائرية؟
 - هل تعتبر البيانات المستخرجة من جدول تدفقات الخزينة كافية لتقييم وضع المؤسسة المالي وتحديد أي من خزينة الاستغلال أو الاستثمار أو التمويل كانت سببا في العجز المالي إن وجد؟
- فرضيات الدراسة:** تتمثل فرضيات الدراسة في ما يلي:
- تعتبر الضرائب المؤجلة في البيئة الجزائرية خصوم تصحيح للنتيجة الصافية (تدفق وهمي)، أما أصول فتدفق خزينة حقيقي؛
 - تعبر خزينة التمويل وبالتحديد دورة رأس المال عن التعاملات المالية البورصية والتي تعتبر شبه مفقودة في البيئة الجزائرية؛
 - يسمح جدول التدفقات بالتحديد الدقيق لمكان العجز المالي في المؤسسة سواء كان نتيجة خزينة الاستغلال، الاستثمار أو التمويل.

أولاً: مفاهيم أساسية لجدول تدفقات الخزينة:

1. التطور التاريخي لجدول تدفقات الخزينة:

يعتبر جدول تدفقات الخزينة من بين أهم المعايير المحاسبية التي أصدرها مجلس معايير المحاسبة المالية (Financial Accounting Standards Board)، والذي جاء إثر تطورات ومراحل عديدة مر بها عبر الزمن ليصل إلى الشكل القانوني الذي هو عليه حالياً.

ولقد كان أول ظهور له سنة 1963 من قبل مجلس المبادئ المحاسبية الأمريكي (Accounting Principales Board) في شكل قائمة مصادر الأموال واستخداماتها، حيث تعرض هذه القائمة كمعلومات مكملية للتقارير المالية المنشورة¹. في سنة 1971 أصدر مجلس المبادئ المحاسبية (APB) الرأي المحاسبي رقم 19 "قائمة التغيرات في المركز المالي"، والتي ألزم فيها المؤسسات بضرورة أن تكون هذه القائمة إحدى الكشوف الرئيسية التي يتم نشرها على أن تخضع للمصادقة من قبل المدقق الخارجي².

ونتيجة للانتقادات التي وجهت لقائمة التغيرات في المركز المالي زاد الاهتمام بالأساس النقدي كأساس لإعداد قائمة التغير في المركز المالي، والتي أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) على إثرها سنة 1987 البيان الأمريكي رقم 95³، والذي ألزم المؤسسات المساهمة الأمريكية بإصدار "قائمة التدفقات النقدية" بدلا من "قائمة التغير في المركز المالي" والتي كانت مستخدمة حتى ذلك التاريخ⁴.

أما لجنة معايير المحاسبة الدولية (International Accounting Standards Committee) فقامت بإصدار المعيار المحاسبي الدولي 7 سنة 1992 والمعنون ب: "قائمة التدفقات النقدية"، وأصبح هذا المعيار ساري المفعول على البيانات المالية ابتداء من الفاتح جانفي سنة 1994⁵، وبذلك أصبح إعداد جدول سيولة الخزينة إلى جانب الكشوف المالية الأخرى الرئيسية مطلباً دولياً رئيسياً.

جاء النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) تماشياً مع التطورات العديدة التي شهدتها معظم الأنظمة المحاسبية الدولية المسيرة للمعايير المحاسبية الدولية، بحيث تم تكيفه بناء على هذه المعايير حيث يظهر ذلك من خلال التعديلات التي جاء بها هذا النظام، ومن بين أهم هذه التعديلات نجد إلزام المؤسسات الجزائرية بإعداد جدول سيولة الخزينة على أنه جزء لا يتجزأ من الكشوف المالية الرئيسية، وهذا تماشياً مع ما جاءت به المعايير المحاسبية الدولية (IAS)، ونجد أن ال SCF قد التزم بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 "جدول سيولة الخزينة" وذلك من خلال إجراء مقارنة لما جاء به المعيار المحاسبي الدولي 7 مع ما ورد في الفصل الرابع من القرار المؤرخ في 2008/07/26 المتعلق بجدول سيولة الخزينة وإلزام المؤسسات بإعداده (وفقاً للطريقتين المباشرة وغير المباشرة) والتصريح به ضمن الكشوف المالية الواجب التصريح بها وتقديمها.

2. جدول تدفقات الخزينة من منظور ال SCF و IAS:

يعتبر جدول تدفقات الخزينة من بين الكشوف المالية الرئيسية الإلزامية التي يجب على المؤسسات الجزائرية التصريح بها، وذلك وفقا لما نص عليه المشرع الجزائري في النظام المحاسبي المالي (SCF) وما جاء به المعيار المحاسبي الدولي 7، نظرا لما يحتويه من معلومات هامة وضرورية تساعد مستخدمي هذه الكشوف في التعرف على الأوضاع المالية للمؤسسة، هذه المعلومات هي عبارة عن المتحصلات والنفقات النقدية خلال السنة المالية، والتي تسمح بمعرفة مدى قدرة المؤسسة على القيام بردة فعل جيدة تجاه التغيرات المفاجئة التي قد تطرأ عليها كاستفادة من الفرص الاستثمارية الجديدة، والاستجابة بسرعة للأزمات والتي يصطلح عليها بالمرونة المالية. وتكون مصنفة حسب مصدرها أو منشئها وذلك وفقا للتصنيفات الثلاثة الرئيسية له أنشطة الاستغلال، الاستثمار والتمويل سواء بالطريقة المباشرة أو بالطريقة غير المباشرة.

هذه الأخيرة والتي تعتبر الطريقة المعتمدة في الدراسة تقوم على مبدأ تعديل النتيجة الصافية من خلال تسوية جميع الحسابات التي لا تدخل ضمن التدفقات النقدية المحصلة والمدفوعة فعليا للحصول على مؤشر القدرة على التمويل الذاتي (La Capacité d'auto Financement)، وبطرح مؤشر الاحتياج في رأس المال العامل (Le Besoin en Fond de Roulement) منه ينتج لنا تدفق خزينة الاستغلال، ليليه كل من تدفق خزينة الاستثمار والتمويل.

3. الضرائب المؤجلة وتدفقات الخزينة في البيئة الجزائرية:

تعتبر الضرائب المؤجلة من بين أهم المواضيع التي تم التطرق إليها ومعالجتها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، ويظهر ذلك من خلال ما خصصه لها في المعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS12) سنة 1979 والذي شرع في تطبيقه سنة 1981⁶، بهدف توحيد المعالجات المحاسبية فيما يتعلق بأصول وخصوم الضريبة المؤجلة. ولقد تناول النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) تطبيق هذا المعيار في الفصل الثالث "كيفية خاصة للتقييم والمحاسبة" ابتداء من الفقرة 1-134 للقرار المؤرخ في 26 يوليو 2008 للجريدة الرسمية الصادرة في 25 مارس 2009، العدد 19 والتي جاء فيها:

"الضرائب المؤجلة هي عبارة عن مبلغ ضريبة على الأرباح قابلة للدفع (ضريبة مؤجلة خصمية) أو قابلة للتحصيل (ضريبة مؤجلة أصلية) خلال سنوات مالية مستقبلية"⁷.

والضريبة المؤجلة غير ناتجة عن النشاط الرئيسي للمؤسسة، وإنما ناتجة عن الفروقات المؤقتة بين كل من النظام المحاسبي المالي والتشريعات الضريبية، ثانيا التغيير في الضرائب المؤجلة يعبر عن قيمة الضريبة المؤجلة للسنة المعنية،

سواء كانت ضريبة مؤجلة أصل أو ضريبة مؤجلة خصم، لذلك يمكن تمييز نوعين من الضرائب المؤجلة وهما ضرائب مؤجلة أصول وضرائب مؤجلة خصوم⁸:

- الضرائب المؤجلة أصول: هي مبلغ ضرائب الربح القابلة للاسترداد في الفترات المستقبلية وقد أدرجها المشرع الجزائري حسب النظام المحاسبي المالي في الحساب 133: "ضرائب مؤجلة أصول"؛
- الضرائب المؤجلة خصوم: هي مبلغ ضرائب الربح المستحقة الدفع في الفترات المستقبلية، وقد أدرجها المشرع الجزائري في النظام المحاسبي المالي في الحساب 134: "ضرائب مؤجلة خصوم".

في حال ما إذا كانت الضرائب المؤجلة المسجلة في جدول سيولة الخزينة أصول فإننا نعتبرها من عناصر الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال، لأنها تترجم خروج الأموال من ذمة المؤسسة في السنة المعنية، إلا أن هذه المبالغ قابلة للاسترجاع في سنوات مستقبلية، أما في حال ما إذا كانت الضرائب المؤجلة خصوم فيمكن أن نعتبرها تسوية للنتيجة الصافية، كونها تمثل في هذه الحالة مبلغ مؤجل الدفع لسنوات مستقبلية ولا تعبر عن خروج أموال في السنة المعنية.

ثانيا: تحليل مصفوفة التوازن المالي للخزينة من منظور الطريقة غير المباشرة:

تختلف الوضعية المالية للخزينة باختلاف إستراتيجية ونوعية نشاط المؤسسة، ولغرض الإلمام بجميع السيناريوهات الممكنة للخزينة من منظور جدول تدفقات الخزينة وفق المقاربة غير المباشرة، وبلاستعانة بالمؤشرات المالية سيتم التطرق إليها وذلك عن طريق صياغتها في شكل مصفوفة رياضية والموضحة في الجدول رقم (1)⁹.

$$D = A - B + C \quad \text{و} \quad F = A - B$$

حيث تم وضع: $F = A - B$ و $D = A - B + C$

A : تدفق خزينة الاستغلال؛ B : تدفق خزينة الاستثمار؛ C : تدفق خزينة التمويل؛

F : تدفق الخزينة المتاح؛ D : الخزينة الإجمالية؛

الجدول رقم (1): مصفوفة رياضية تدرس سيناريوهات التوازن المالي المحتملة للخزينة

> 0	F	= 0F	F < 0	السيناريوهات المحتملة
> 0F C > 0 D > 0	3	= 0F C > 0 D > 0	F < 0 C > 0 D = 0	C > 0
> 0 F C = 0 D > 0	6	= 0F C = 0 D = 0	F < 0 C = 0 D < 0	C = 0
> 0F C < 0 D = 0	9	= 0F C < 0 D < 0	F < 0 C < 0 D < 0	C < 0

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 214.

حيث توضح المصفوفة الرياضية في الجدول رقم (1) أغلب السيناريوهات المالية التي تتخذها الخزينة بالاستعانة بالمؤشرات المالية من منظور المقاربة غير المباشرة، وذلك بناء على دراسة وضعية تدفق الخزينة المتاح (F)، والذي يعبر بطريقة غير مباشرة عن كل من وضعية خزينة الاستغلال (A) وخزينة الاستثمار (B)، بالإضافة إلى دراسة وضعية تدفق خزينة التمويل (C) والذي بناء عليهما تتحدد وضعية الخزينة الإجمالية (D).

1. سيناريوهات الخزينة الإجمالية موجبة:

تعتبر الخزينة الموجبة الإجمالية على العموم عن الوضع الطبيعي للمؤسسة وعن السير الجيد للنشاط، لكن ذلك لا يمنع من وجود حالات استثنائية تكون فيها المؤسسات في حالة تدهور بالرغم من أن الخزينة الإجمالية المحققة موجبة، ويظهر جليا في السيناريو الثاني والثالث والسادس.

2. سيناريوهات التوازن المالي من منظور المؤشرات المالية:

تعتبر وضعية التوازن المالي الوضعية المثلى التي ترغب المؤسسات في الوصول إليها، وعليه فالسيناريوهات التي تندرج ضمن هذه الحالة هي: السيناريو الأول والخامس والتاسع.

3. السيناريوهات التي تكون فيها الخزينة سالبة:

تعتبر هذه الحالات الوضعية التي لا ترغب أي مؤسسة في الوصول إليها، لأنها تعبر عن حالة العجز المالي، والذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى الإفلاس، ويظهر جليا في السيناريو الرابع والسابع والثامن.

ثالثا: تحليل تدفقات خزينة المؤسسة محل الدراسة:

تعتبر المؤسسة محل الدراسة من أهم المؤسسات الناشطة في قطاع الخدمات، حيث يعتبر نشاطها ذو أهمية بالغة بالنسبة للاقتصاد الوطني، برأسمال قدره 06 مليار دينار جزائري، أما بالنسبة للموارد البشرية فإن المؤسسة يشتغل بها حوالي 1200 عامل.

ونظرا لحساسية المعلومات المقدمة في هذه المقال ارتأينا عدم الإفصاح عن اسم المؤسسة، حيث سنقوم في هذا الجزء بتحليل تدفقات كل خزينة على حدا كما تطرقنا إليه في الجزء النظري

1. مؤشر تدفق الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال:

الجدول رقم (1): تطور معدل نمو تدفقات خزينة الاستغلال الوحدة: (10⁵ دج)

2014	2013	2012	2011	2010	
97,284.03	83,795.54	111,187.66	121,869.63	147,443.07	CAF
52,701.46 -	17,647.12	106,173.97	46,624.79	123,073.57	التغير في BFR
149,985.49	66,148.42	5,013.69	75,244.84	24,369.49	FTPE
%125.84	%121.19	% 93.34 -	%208.77	-	معدل نمو FTPE

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

يشهد معدل نمو تدفقات خزينة الاستغلال تذبذب وعدم استقرار، حيث نسجل انخفاض في سنة 2012 بمعدل -93.34%، كما نسجل ارتفاع في سنة 2011 و2013 و2014 بمعدل 208.77% و1224.22% و125.84% على الترتيب (وهذا ما يوضحه الجدول رقم (1)).

ويفسر انخفاض معدل نمو تدفقات خزينة الاستغلال سنة 2012 بالارتفاع الملحوظ في الاحتياج في رأس المال العامل (وهذا ما يوضحه الجدول رقم (2))، والذي يؤدي إلى تآكل السيولة النقدية والمتمثلة في القدرة على التمويل الذاتي هذا من جهة، وانخفاض القدرة على التمويل الذاتي من جهة أخرى (وهذا ما يوضحه الجدول رقم (3)).

الجدول رقم (2): تطور مؤشر القدرة على التمويل الذاتي للمؤسسة
الوحدة: (10⁵دج)

2014	2013	2012	2011	2010	
55,084.15	45,404.41	70,369.37	75,380.06	105,530.97	النتيجة الصافية
42,199.88	38,655.13	40,818.29	46,489.57	41,649.98	الاهتلاك
-	-	-	-	262.12	فائض/نقص القيمة
97,284.03	84,059.54	111,187.66	121,869.63	147,443.07	CAF
% 15.73	% 24.40 -	% 8.76 -	% 17.34 -	-	معدل النمو لـ CAF%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم (3): تطور معدل نمو الاحتياج في رأس المال العامل
الوحدة: (10⁵دج)

2014	2013	2012	2011	2010	
4.26 -	180.92	290.74 -	1,130.49	2,729.65	+ التغير في المخزون
-50.73	-11.30	-130.82	237.04	212.77	+ التغير في العملاء
52,646.47	17,477.5 -	106,595.53 -	45,257.26 -	120,131.15 -	- التغير في الموردون
52,701.46 -	17,647.12	106,173.97	46,624.79	123,073.57	= التغير في BFR
% 398.64 -	% 83.38 -	% 127.72	% 62.12 -	-	(%)BFR

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

2. مؤشر تدفق الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية: معدل نمو تدفقات خزينة الاستثمار يشهد انخفاضا في سنة كل من 2011 و 2013 و 2014 بمعدل -243.62% و -631.38% و -124.51%، ونسجل ارتفاع في سنة 2012 بمعدل 87.89% (وهذا ما يوضحه الجدول رقم (4)).

الجدول رقم (4): تطور معدل نمو تدفقات خزينة الاستثمار الوحدة: (10⁵دج)

2014	2013	2012	2011	2010	
156,155.92- 7,837.61	69,585.63- 3,182.88	12,014.79- 3,002.56	94,543.17- 19,811.60	20,487.70- 2,386.71	حيازة استثمارات مادية ومعنوية التنازل عن الاستثمارات المادية والمعنوية
532.00 - 220.12	68.23 - 268.03	203.93 - 164.94	279.21- 235.36	324.47- 264.47	حيازة استثمارات مالية التنازل عن الاستثمارات المالية
148,630.19-	66,202.95-	9,051.73-	74,775.42-	21,760.98-	FTPI
% 124.51 -	%631.38 -	%87.89	% 243.62 -	-	معدل نمو (FTPI%)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ويعود سبب الانخفاض المسجل في معدل نمو تدفق خزينة الاستثمار إلى عمليات التوسع التي تقوم بها المؤسسة والتي نستدل عليها بارتفاع معدل نمو عمليات حيازة الاستثمارات خلال هذه السنوات خاصة المادية والمعنوية منها بمعدل 361.46% و 479.17% و 124.41% على الترتيب، والتي تحتاج إلى أموال ضخمة لتمويلها، وذلك بغض النظر عن عمليات التنازل في هذه الفترات والتي تمثل نسبة 20.96% و 4.57% و 5.02% على الترتيب من عمليات الحيازة، حيث تعتبر نسب ضئيلة بالمقارنة مع عملية الحيازة.

3. مؤشر تدفق الخزينة المتاح: معدل نمو تدفق الخزينة المتاح يشهد انخفاضا في كل من سنة 2011 و 2012 بمعدل - 82.00% و - 960.22% على الترتيب، ليشهد بعدها ارتفاعا في سنة 2013 و 2014 بمعدل - 98.65% و 2585.42% على الترتيب (وهذا ما يوضحه الجدول رقم (5)).

الجدول رقم (5): تطور معدل نمو تدفق الخزينة المتاح للمؤسسة

2014	2013	2012	2011	2010	
149,985.49	66,148.42	5,013.69	75,244.84	24,369.49	FTPE
148,630.19 -	66,202.95-	9,051.73-	74,775.42-	21,760.98-	FTPI
1,355.30	54.54 -	4,037.54 -	469.42	2,608.50	FTD
% 2585.42	% 98.65-	% 960.22-	% 82.00-	-	معدل نمو (FTD%)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ونفسر هذا الانخفاض بالسياسة المالية التي تتبعها المؤسسة والمتعلقة بعمليات التوسع، والتي أدت إلى إنفاق أموال ضخمة في الاستثمار خاصة المادية والمعنوية سببت بدورها بانخفاض تدفق خزينة الاستثمار هذا من جهة، وانخفاض قيمة تدفق خزينة الاستغلال الناتجة عن انخفاض معدل نمو رقم الأعمال المشار إليها سابقا من جهة أخرى.

4. مؤشر تدفق الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل: أما فيما يخص خزينة التمويل فلم يكن لها أي تأثير في المؤسسة محل الدراسة، كونها غير نشطة، وبالتالي يعتبر تدفق الخزينة المتاح المحقق من طرف المؤسسة هو نفسه تدفق الخزينة الإجمالي، والذي تم التوصل إليه من خلال الدراسة.

رابعا: تحليل أهم النسب المالية المشتقة من جدول تدفقات الخزينة:

لقد قمنا في دراستنا هذه بدراسة النسب التي لها علاقة بموضوع البحث فقط حيث تم الاستغناء عن بعض النسب الأخرى (كالنسبة المتعلقة بدراسة مؤشر النشاط التشغيلي مثلا)، بالإضافة إلى أن بعض النسب الأخرى تم حذفها بسبب ارتباطها بخزينة التمويل والتي هي في الأصل غير نشطة بالنسبة للمؤسسة محل الدراسة.

الجدول رقم (6): النسب المالية المشتقة من جدول تدفقات الخزينة

2014	2013	2012	2011	2010	
95.72%	94.97%	41.03%	79.35%	99.83%	نسبة تغطية الدين
95.72%	75.76%	4.22%	53.20%	16.52%	نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
272.28%	146.54%	7.12%	99.82%	23.09%	مؤشر النقدية التشغيلية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

1. نسبة تغطية الدين: نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) بأن نسبة تغطية الدين المسجلة تنخفض تدريجيا من سنة 2010 إلى سنة 2012 حيث تسجل في كل من سنة 2010 و 2011 و 2012 معدل 99.83% و 79.35% و 41.03% على الترتيب، لترتفع بعدها في كل من سنة 2013 و 2014 لتسجل 94.97% و 95.72% على الترتيب، وتعتبر النسبة المحققة سنة 2012 هي أدنى نسبة كون هذه السنة هي التي حققت فيها المؤسسة العجز المالي على مستوى الخزينة والذي تم التطرق إليه في المبحث الثاني من الدراسة، بمعنى أن المؤسسة في هذه السنة كانت كفيلة بتغطية ما نسبته 41.03% فقط من الالتزامات الاستثمارية بواسطة التدفقات النقدية التشغيلية.

2. نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية: نلاحظ من خلال الجدول رقم (6) بأن نسبة كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قد ارتفعت في كل من سنة 2011 و 2013 و 2014 بنسبة

53.20% و75.76% و95.72% على الترتيب، وانخفضت سنة 2012 لتسجل نسبة 4.22%، وهذا ما يؤكد ما توصلنا إليه سابقا أي العجز المحقق سنة 2012 حيث أن هذه النسبة تدل على أن التدفق النقدي التشغيلي كان كفيلا فقط بتغطية ما نسبته 4.22% من الاحتياجات الأساسية للمؤسسة.

3. مؤشر النقدية التشغيلية: نلاحظ ومن خلال الجدول رقم (6) بأن النتيجة الصافية قد ساهمت سنة 2010 بنسبة 23.09% في توليد التدفقات النقدية التشغيلية، لنسجل بعدها ارتفاع في كل من سنة 2011 و2013 و2014 بنسبة 99.82% و146.54% و272.28% على الترتيب، والانخفاض الوحيد المسجل في هذه النسبة كان سنة 2012 بـ 7.12%، أي أن النتيجة في هذه السنة كانت تساهم بنسبة 7.12% في توليد التدفقات النقدية التشغيلية.

خامسا : الاستنتاجات

إنه وانطلاقا من عملية التحليل التي قمنا بها لجدول تدفقات الخزينة سواء النظرية كانت أم التطبيقية خلصنا من خلالها إلى مجموعة من النتائج قسمناها إلى نتائج نظرية ونتائج تطبيقية.

1. النتائج النظرية:

إن ظهور النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) كان جراء التطورات العديدة التي شهدتها معظم الأنظمة المحاسبية الدولية المسيرة للمعايير المحاسبية الدولية، بحيث نجد إلزام المؤسسات بإعداد جدول تدفقات الخزينة وهذا تماشيا مع ما جاءت به المعايير المحاسبية الدولية (IAS). وقد التزم النظام المحاسبي المالي الجزائري (SCF) بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 "جدول تدفقات الخزينة"، حيث يمكن ملاحظة ذلك من خلال مقارنة ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي (IAS7) مع ما ورد في الفصل الرابع من القرار المؤرخ في 26/07/2008 المتعلق بجدول تدفقات الخزينة وإلزام المؤسسات بإعداده (وفقا للطريقتين المباشرة وغير المباشرة) والتصريح به ضمن الكشوف المالية الواجب التصريح بها وتقديمها، إضافة إلى ذلك فإن المشرع الجزائري قد أوصى باعتماد الطريقة المباشرة في إعداد هذا الجدول. بالإضافة إلى ما سبق فإننا خلصنا كذلك ومن خلال الجانب النظري للدراسة أنه إذا كانت الضرائب المؤجلة المسجلة في جدول تدفقات الخزينة أصول فإننا نعتبرها من عناصر الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال، لأنها تترجم خروج الأموال من ذمة المؤسسة في السنة المعنية، إلا أن هذه المبالغ قابلة للاسترجاع في سنوات مستقبلية، أما في حال ما إذا كانت الضرائب المؤجلة خصوم فيمكن أن نعتبرها تسوية للنتيجة الصافية، كونها تمثل في هذه الحالة مبلغ مؤجل الدفع لسنوات مستقبلية ولا تعبر عن خروج أموال في السنة المعنية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2. النتائج التطبيقية:

تميزت المؤسسة محل الدراسة خلال الفترة 2010-2014 بتذبذب وعدم استقرار في معدل نمو مؤشر القدرة على التمويل الذاتي، ويعود السبب بالدرجة الأولى إلى النتيجة الصافية للسنة المالية، خاصة منها رقم الأعمال، كما أظهرت نتائج الدراسة والمتعلقة بتحليل معدل نمو مؤشر الاحتياج في رأس المال العامل بأنه يسجل احتياج في أغلب سنوات الدراسة، ذلك عائد بالدرجة الأولى إلى البطء المسجل في معدل دوران المخزون، وذلك بالمقارنة مع معدل دوران كل من المورد والعملاء، والذي كان سببه اقتناء المؤسسة لقطع غيار خاصة بالآلات، والتي تقوم المؤسسة بتغييرها في حالة التلف، لذلك فإن المخزون يؤدي إلى تآكل السيولة النقدية لها، مما أدى في الأخير إلى تسجيل احتياج في رأس المال العامل.

تسجل المؤسسة محل الدراسة في كل سنوات الدراسة تدفق خزينة استثماري سالب، ناتج عن عمليات الحياة عن الاستثمارات المادية والمعنوية والمالية الضخمة التي تقوم بها المؤسسة بالمقارنة مع عمليات التنازل، وبالأخص عملية حياة الاستثمارات المادية والمعنوية.

تسجل المؤسسة محل الدراسة في كل من سنتي 2012 و 2013 عجز مالي على مستوى الخزينة الإجمالية، والتي تعتبر كذلك في هذه الحالة هي نفسها تدفق الخزينة المتاح، والعجز المالي المسجل كان سببه التوسع الاستثماري خاصة المادي والمعنوي منه، الذي قامت به المؤسسة خلال هذه السنوات في ظل غياب السيولة النقدية الكافية لتغطيته والمتمثلة في خزينة الاستغلال. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

تتركب خزينة التمويل من دورتين مهمتين وأساسيتين هما دورة رأس المال ودورة الاستدانة، تعتمد دورة الاستدانة على القيام بعمليات الاقتراض أو الإقراض التي تقوم بها المؤسسة، بينما دورة رأس المال فتشمل توزيعات الأرباح التي تقوم بها، بالإضافة إلى الرفع في رأس المال النقدي، والذي يكون عن طريق طرح أسهم في السوق المالي، ويتطلب القيام بهذه العملية أن تكون المؤسسة مسعرة في البورصة لتسهيل وتيسير القيام بهذه التعاملات المالية، الأمر الذي يغيب في المؤسسة محل الدراسة، والذي يتأكد من خلال انعدام التعامل بالرفع في رأس المال النقدي فيها، حيث يعتبر هذا الجزء من الجدول أهم جزء يعكس لنا الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، لأنه يعبر عن رأي المحلل الخارجي فيها سواء أكان مستثمر أو مقرض، والذي يمتاز لا محالة بالمصداقية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

الهوامش والمراجع المعتمدة:

- ¹عباس حميد يحيى التميمي، إستقلال جمعة وجر، دور مؤشرات قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، عدد95، 2013، ص : 89.
- ²آمال نوري محمد، مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العدد 34، 2013، ص: 332.
- ³نبيل الحلبي، دور معلومات التدفقات النقدية في اتخاذ قرارات الاستثمار والاقتراض في الشركات الخاصة السورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، العدد الأول، المجلد22، 2006، ص : 215.
- ⁴Frederik Bolkestein, **Norme Comptable Internationale IAS 7**, Journal officiel de l'Union européenne, L261, 2003, p : 31.
- ⁵مرازة صالح، المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 قائمة التدفقات النقدية، مجلة الاقتصاد والمجتمع، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، العدد 06، 2010، ص: 84.
- ⁶جمعة هوام، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص : 173.
- ⁷الجريدة الرسمية الجزائرية، قرار مؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق لـ 26 يوليو 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية، العدد19، الجزائر، 2009، ص : 18.
- ⁸حنيفة بن ربيع، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IFRS/IAS، دارالمحمدية، الجزائر، الطبعة 1، جزء 2، 2013، ص : 291-292.
- ⁹إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006، ص 214